

مؤقت

مجلس الأمن



السنة التاسعة والستون

الجلسة ٧١٤٠

الثلاثاء، ١٨ آذار/مارس ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيدة لو كاس (لكسمبرغ)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي السيد بانكين

الأرجنتين السيدة بيرسيبال

الأردن الأمير زيد بن رعد زيد الحسين

أستراليا السيد كوينلان

تشاد السيد شريف

جمهورية كوريا السيد أوه جون

رواندا السيد مانزي

شيلي السيد إراثورث

الصين السيد وانغ مين

فرنسا السيد أرو

ليتوانيا السيدة كازراغينيه

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السير مارك لايل غرانت

نيجيريا السيد لارو

الولايات المتحدة الأمريكية السيدة ديكارلو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 506.



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1426795 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠|٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد فيلتمان.

السيد فيلتمان (تكلم بالإنكليزية): نجتمع اليوم في ظل التصعيد الخطير الذي حدث الأسبوع الماضي في غزة وإسرائيل، وانتهى إلى حالة هشة من الهدوء. ويؤكد هذا التصعيد على أن الوضع الراهن غير مستدام.

وما تزال الجهود التي تقودها الولايات المتحدة بهدف وضع أساس لاستمرار المفاوضات جارية منذ استئناف المحادثات بين الإسرائيليين والفلسطينيين قبل ثمانية أشهر. وها نحن نقرب مرة أخرى من جداول زمنية حاسمة. ويواجه القادة في كلا الجانبين مهمة اتخاذ قرارات صعبة. وقريرا سيتمحن التأييد العام لهدف إحلال السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين - بما في ذلك، بين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وما يزال التزام المجتمع الدولي بالمشاركة في تلك الجهود على أساس المبادئ القائمة ثابتا. ففي ٣ و ١٧ آذار/مارس اجتمع رئيس الولايات المتحدة على انفراد مع رئيس الوزراء الإسرائيلي نتياهو، والرئيس الفلسطيني عباس في واشنطن العاصمة، في حين اجتمع الوزير كيري مع الرئيس عباس في تلك المدينة في ١٦ آذار/مارس، ومع ملك الأردن في الأسبوع

الأول من آذار/مارس. وفي أواخر شباط/فبراير وأوائل هذا الشهر، قامت المستشارة ميركل، ورئيس الوزراء كامبيرون بزيارتين إلى إسرائيل وفلسطين، وأكدوا لمحاوريهما على أهمية إحراز التقدم في مسار السلام. وخلال الاجتماعات التي عقدت في القاهرة في ٩ آذار/مارس، كرر وزراء خارجية الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية التأكيد على موقفهم الداعي إلى معالجة جميع مسائل الوضع النهائي بصورة تتفق مع المبادئ المبيّنة في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومبادرة السلام العربية. وعلى الصعيد نفسه، واصل مبعوثو المجموعة الرباعية أيضا جهود المشاورات الداخلية، فضلا عن عقد اجتماعات مستقلة مع الطرفين.

وقد أكدنا من قبل على أهمية اتخاذ خطوات ملموسة من أجل تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في الميدان. ويجب أن يسير ذلك جنبا إلى جنب مع تعزيز العملية السياسية. وقد تم التسليم بالحاجة الملحة إلى إحراز ذلك التقدم في مؤتمر عقد في براغ في يومي ٨ و ٩ آذار/مارس. وقد ضم ذلك المؤتمر الذي نظم بالاشتراك مع ممثل المجموعة الرباعية ووزير خارجية الولايات المتحدة، ما يقرب من ١٠٠ من رجال الأعمال على الصعيد الدولي، ومسؤولين من السلطة الفلسطينية، إلى جانب بعض الشخصيات الرئيسية في القطاع الخاص الفلسطيني.

وتشير التقديرات الأولية إلى تراجع النشاط الاقتصادي في عام ٢٠١٣ في الضفة الغربية وقطاع غزة معا. وصندوق النقد الدولي لا يتوقع سوى زيادة قدرها ٢,٥ في المائة من الناتج الإجمالي المحلي الحقيقي في عام ٢٠١٤، وهي نسبة أدنى بكثير من النمو اللازم لاستيعاب الباحثين الجدد عن فرص العمل. وقد بلغت نسبة البطالة في العام الماضي ٢٣,٤ في المائة - وهي أعلى معدّل منذ عام ٢٠١٠. وفي شباط/فبراير، أقرّت الحكومة الفلسطينية ميزانية قدرها ٤,٢ مليارات من الدولارات لعام ٢٠١٤، أي بزيادة قدرها ٩ في المائة عن عام ٢٠١٣.

قد دهست فلسطينيا عمره ٦٦ عاما قرب رام الله. وقد نتج عن اعتداءات المستوطنين أضرار في الممتلكات الفلسطينية. إذ أُفيد عن تخريب ٣٩٠ شجرة وشتلة، بينها نحو ١٨٠ شجرة زيتون اقتُلعت قرب قلقيلية في ٢ آذار/مارس. وفي ٢٦ شباط/فبراير، أدت الاعتداءات الفلسطينية بقذف الحجارة وقنابل المولوتوف إلى إصابة ثلاثة مستوطنين بجروح قرب نابلس، وألحقت أضراراً مادية بعدة سيارات، بينها سيارة أحد أعضاء الكنيسة الإسرائيلي قرب نابلس في ٩ آذار/مارس.

وذكر مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي في ٣ آذار/مارس أن بناء المستوطنات ازداد في عام ٢٠١٣ أكثر من ضعفين بالمقارنة بعام ٢٠١٢. ويساورنا القلق أيضا إزاء أيّ تحرك نحو الموافقة على المشاريع الاستيطانية في القدس الشرقية. فالنشاط الاستيطاني المتواصل في الأراضي الفلسطينية المحتلة مخالف للقانون الدولي وعقبة أمام السلام.

وقد استمرت أعمال الهدم على نطاق أضيّق بالمقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق. فقد تمّ هدم ثمانية أبنية في القدس الشرقية، بينها خمسة منازل، مما أدى إلى تشريد ٢٣ شخصا، بينهم ١٢ طفلا. ونشعر بالقلق لأنّ السلطات الإسرائيلية أصدرت في أواخر شباط/فبراير أوامر بوقف العمل في ١٨ بناء سكني وذات صلة بسبل العيش في المجتمع المحلي البدوي في جبل البابا، بتمويل من مانحين دوليين لدعم هذه الفئة الضعيفة. وأكثر من ٨٥ في المائة من السكان في هذه المنطقة لاجئون. وإننا نؤكد أهمية حصول الفلسطينيين على نظام عادل لتخطيط المناطق وتقسيمها.

لقد واصلت التوترات تزايدها فيما يتعلق بجبل الهيكل/الحرم الشريف. ففي أعقاب مناقشة في جلسة للكنيسة الإسرائيلي في ٢٥ شباط/فبراير، حول بسط السيادة الإسرائيلية على جبل الهيكل/الحرم الشريف، اختتمت بدون اتخاذ أيّ إجراء، جرت اشتباكات ميدانية واحتجاجات فلسطينية وأردنية قوية.

وميزانية عام ٢٠١٤ تكشف عجزاً حالياً قدره ١,٣ مليار دولار واحتياجات لتمويل التنمية قدرها ٣٣٣ مليون دولار. وقد استمرت التوجّهات المثيرة للقلق في الضفة الغربية. فقد نفذت قوات الأمن الإسرائيلية ٢٩٢ عملية تفتيش واعتقال. وأطلقت القوات الإسرائيلية النار على ثلاثة فلسطينيين وقتلتهم: إذ قُتل ناشط في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في ٢٧ شباط/فبراير في بيرزيت، قرب رام الله؛ وقُتل مواطن أردني مدني عند معبر اللنبي مع الأردن في ١٠ آذار/مارس؛ وقُتل في ذلك اليوم نفسه مدني فلسطيني قرب بؤرة غفعات عساف الاستيطانية غير الشرعية بجوار رام الله. وعقب إعراب رئيس الوزراء نتنياهو عن أسفه إلى ملك الأردن عبد الله في الأسبوع الماضي، قدّم الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز أعظم تعازيه وأسفه إلى الأردن بالنيابة عن إسرائيل، حيال إطلاق النار على معبر اللنبي في الأسبوع الماضي. وإننا نواصل الحثّ على التحقيقات في مثل هذه الحوادث كافة، ونذكر أنه تمّ التوصل إلى اتفاق بإجراء تحقيق إسرائيلي - أردني مشترك في إطلاق النار عند جسر اللنبي.

لقد اعتُقل ما مجموعه ٣٢٥ فلسطينيا، بينهم من يُزعم أنه قائد ألوية عزّ الدين القسام في الخليل في ٤ آذار/مارس، وجرح ١٢٨ فلسطينيا. كما جرح جندي إسرائيلي. وتواصلت الاشتباكات كذلك داخل مخيمات اللاجئين وحوها، ولا سيما مخيم الجلزون قرب رام الله، وأثناء التظاهرات ضد الجدار.

وفي خمس مناسبات، أبطلت قوات الأمن الفلسطينية مفعول ذخائر غير منفجرة في أجزاء مختلفة من الضفة الغربية بين ٣ و ٦ آذار/مارس. وفي ٥ آذار/مارس، أُفيد أنّ تلك القوات قد تسلّمت مستوطنا إسرائيلية احتجزه مزارعون فلسطينيون بينما كان يقتلع أشجار الزيتون قرب نابلس، وسلّمته إلى قوات الأمن الإسرائيلية.

وأدت اعتداءات المستوطنين إلى جرح ثمانية فلسطينيين، بينهم طفلان. وفي ٢ آذار/مارس، أُفيد أنّ سيارة مستوطن

وفي ٥ آذار/مارس، اعترضت القوات البحرية الإسرائيلية سفينة في البحر الأحمر، زُعم أنها تنقل أسلحة من إيران إلى قطاع غزة. وأفيد أن الحمولة شملت ٤٠ صاروخا من طراز م-٣٠٢، مع مجموعة من القذائف التي يصل مداها إلى ١٦٠ كيلومترا وقذائف هاون عيار ١٨١، ونحو ٤٠٠.٠٠٠ طلقة عيار ٧،٦٢. وإننا ندين جميع أعمال التهريب غير الشرعي للأسلحة، وندعو إلى التنفيذ الكامل للقرارين ١٨٥٠ (٢٠٠٨) و ١٨٦٠ (٢٠٠٩). وإذا كانت الادعاءات بشحنات الأسلحة من إيران صحيحة، فإن ذلك يبدو انتهاكا للقرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧) أيضا.

وفي الوقت نفسه، تواصلت ازدياد الحالة الاقتصادية والإنسانية سوءاً في سياق نظام التصييق الصارم على التنقل والعنف، اللذين يؤثران معا تأثيرا شديدا على حياة السكان في غزة. ومما يضاعف حالة الكهرباء المتردية أصلا، التوقف الوشيك عن العمل في محطة الطاقة الوحيدة في غزة، الذي أمكن تفاديه في اللحظة الأخيرة بتبرُّع قطري قدره ٣٢ مليون دولار، لشراء وقود صناعي للمحطة. ومن المتوقع للتبرُّع القطري أن يمكن محطة الطاقة في غزة من مواصلة توليد نحو ٥٥ ميغاواط يوميا لثلاثة أشهر إضافية. والحالة الراهنة تؤكد الحاجة إلى تقديم حلٍّ بنوي مستدام لمشاكل الطاقة في غزة.

إن نسبة البطالة في غزة هي ٣٨,٥ في المائة. والتنقل المحدود للغاية ذهابا وإيابا إلى غزة ومنها عبر معبري إيريز ورفح ما انفك يؤدي السكان المدنيين، بمن فيهم المرضى الذين ينتظرون المعالجة الطبية. وأوجه النقص المتكررة في الأدوية واللوازم الطبية تُضرب النظام الطبي في غزة، مما يضيف إلى تزايد عدد المرضى الساعين إلى الإحالة الخارجية للحالات الطبية، التي كان يمكن معالجتها داخل غزة لو كانت المواد الطبية متوفرة. وتُقدَّر تكلفة تغطية تلك المواد الطبية الأساسية بنحو ٢٥٠.٠٠٠ دولار شهريا. والأمم المتحدة تسعى إلى إيجاد مساعدة من المانحين لإنشاء شبكة سلامة طبية طارئة،

ونحن ندعو جميع الأطراف إلى إبداء أقصى درجة من ضبط النفس حيال مجمَع الأماكن المقدَّسة. فالأعمال الاستفزازية من أيِّ الأوساط يجب أن تتوقف، وحُرمة الأماكن المقدَّسة لجميع الأديان يجب أن تُحترم احتراما كاملا. والأمين العام يؤكد أن التحريض، أيّا كان مصدره، يسمم أجواء السعي إلى السلام. وهو يدعو القادة الإسرائيليين والفلسطينيين إلى ممارسة مسؤولياتهم في وقف التحريض.

ويبقى القلق يساورنا حيال صحة ثمانية سجناء فلسطينيين مستمرين في الإضراب عن الطعام احتجاجا على اعتقالهم الإداري، وخمسة منهم في المستشفيات الإسرائيلية حاليا. فينبغي اتهام المعتقلين الإداريين أو إطلاق سراحهم. وشهدنا أيضا تقارير تفيد أن سجناء ومعتقلين فلسطينيين إضافيين، سبق أن أعلنوا بدء إضراب عن الطعام اليوم، قد ألغوا هذا الإضراب.

وبالانتقال إلى غزة، تواصلت تقويض أسس تفاهم وقف إطلاق النار. وكما سلف الذكر، جرى تصعيد خطير للعنف بين ١١ و ١٣ آذار/مارس. فقد أُطلق بشكل عشوائي أكثر ٧٠ صاروخا و ٥ قذائف هاون نحو إسرائيل، تبنت حركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية المسؤولية عن معظمها. وقد سقط أكثر من ٥٠ منها في إسرائيل، دون إيقاع أية إصابات لحسن الحظ. ونفذت إسرائيل ١٥ غارة جوية على غزة في آذار/مارس، أدت إلى مقتل خمسة مقاتلين، أفيد أنهم ينتمون إلى حركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية، وإصابة خمسة مدنيين فلسطينيين بجروح. وفي ٢٨ شباط/فبراير، أردت القوات الإسرائيلية بالرصاص امرأة فلسطينية عمرها ٥٧ عاما أثناء احتجاج على مقربة من السياج الحدودي، وجرح مدنيان فلسطينيان آخران في ظروف مشابهة. وقد أدان الأمين العام بشدة إطلاق العديد من الصواريخ على إسرائيل، ودعا جميع الأطراف الفاعلة إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس. وهو يشجب أيضا زهق أرواح المدنيين في جميع الحالات.

مواجهات إضافية أدت، وفقا لما أفيد، إلى إصابة ثلاثة جنود إسرائيليّين بالقرب من مجدل شمس. وسوف يوفر التقرير المقبل للأمين العام وما يتبعه من إحاطة إعلامية تقدّمها إدارة عمليات حفظ السلام إلى المجلس تفاصيل عن الوضع في الجولان.

وفي لبنان، قدّمت الحكومة التي تشكلت في ١٥ شباط/فبراير بيانها الوزاري إلى البرلمان، وهي بانتظار التصويت على الثقة في ٢٠ آذار/مارس. ويشجعي تركيز هذه الحكومة على مسائل من قبيل احترام قرارات الأمم المتحدة، بما في ذلك القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)؛ ومتابعة أعمال مجموعة الدعم الدولية للبنان؛ ودعم القرارات المتخذة في إطار الحوار الوطني في لبنان؛ والاعتراف بأهمية تأمين حدود لبنان، وتحسين الأمن، والتحصير لعملية الانتخابات الرئاسية، التي من المقرر أن تبدأ بتاريخ ٢٥ آذار/مارس، وأن تجري بحلول ٢٥ أيار/مايو. ويبقى من الأهمية بمكان أن تواصل جميع الأطراف في لبنان العمل معا بالروح نفسها التي شكلت الحكومة الجديدة، بغية التصدي للتحديات الأمنية والإنسانية الكبيرة جدا التي تواجه البلد.

وفي ٢٢ شباط/فبراير، فجر انتحاري من جبهة النصرة سيارة مفخخة عند حاجز للقوات المسلحة اللبنانية في بلدة الهرمل البقاعية، مما أسفر عن مقتل ثلاثة أشخاص، بينهم جنديان. وفي ١٦ آذار/مارس، فجر انتحاري آخر سيارة مفخخة في بلدة النبي عثمان شرقي بعلبك، مما أسفر عن مقتل ٤ أشخاص وإصابة ١٠ أشخاص على الأقل بجروح. واندلعت في ١٣ آذار/مارس الاشتباكات في طرابلس مرة أخرى بين منطقة جبل محسن التي تسكنها غالبية علوية ومنطقة باب التبانة التي تسكنها غالبية سنيّة، مما أدى إلى مقتل ١٢ شخصا وسقوط عشرات الجرحى. واستمر إطلاق الصواريخ باتجاه البقاع، وتواصلت الغارات الجوية السورية، مما تسبب بعدد من الوفيات، والإصابات بجروح، والأضرار المادية في المدن والقرى اللبنانية، بما في ذلك عرسال واللوبة وبريتال. ونشعر بقلق بالغ إزاء تأثير القتال الدائر

بينما تحت السلطة الفلسطينية وسلطات الأمر الواقع في غزة على إيجاد حلّ بُنيوي لهذه المشكلة.

وفي غضون ذلك، إنّ العمل في مشاريع كانت قد بدأتها الأمم المتحدة لم يُستأنف وفقاً لما أُتفق عليه أصلا مع السلطات الإسرائيلية، ولا يزال متوقفاً نحو ١٥ مشروعا، قيمتها ١٤ مليون دولار. وهناك ٤٢ مشروعا آخر، قيمتها نحو ٩٦ مليون دولار، ما فتئت تنتظر الموافقة الإسرائيلية.

وإننا ندرك إدراكا كاملا البعد الأمني المعقّد للحالة في غزة. لكنّ الثمن ينبغي ألا يدفعه شعب غزة. وفي سياق الظروف الإنسانية والإنمائية المتردّية، تواجه الأمم المتحدة مزيدا من الصعوبة في تقديم المساعدة لسكان غزة في ظل استمرار أو حتى زيادة القيود على التنقل، بما يشمل عمليات الأمم المتحدة.

ونود أن نسترعي انتباه المجلس إلى هذه الحالة التي لا يمكن تحملها في قطاع غزة، وأن نناشد جميع الأطراف المعنية الإسهام في التخفيف من حدة الظروف المتردّية للسكان المدنيين.

لقد أستفاز الممثل الخاص المشترك الإبراهيمي في إطلاع المجلس خلال الأسبوع الماضي على الحالة في سوريا. كما أطلع الأمين العام والسيد الإبراهيمي الجمعية العامة على ذلك، لذا لن أكرر رسالتيهما الواضحتين. الوضع في الجولان لا يزال متقلبا مع وقوع اشتباكات عنيفة بين القوات المسلحة السورية وأفراد من المعارضة المسلحة. واستمر القصف أساسا في الجزء الجنوبي من المنطقة الفاصلة والحدود المتاخمة لها. وفي تطور حدث مؤخرا بتاريخ ٥ آذار/مارس، أطلق جيش الدفاع الاسرائيلي ١٧ قذيفة من قذائف الدبابات باتجاه قرية الحميدية الجديدة الواقعة في الجزء الشمالي من المنطقة الفاصلة. وقد أبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك بأنه فعل ذلك ردا على أشخاص كانوا يضعون شيئا مجهولا بجانب السياج التقني، غرب خط وقف إطلاق النار. وأذكر أيضا أن هناك تقارير إخبارية ترد إلى المجلس بوقوع

والتصعيد في الحوادث الأمنية مؤخرا على طول الحدود الشرقية للبنان مع سوريا يؤثر على وصول المساعدات الإنسانية. ومع دخول الصراع في سوريا عامه الرابع، فإن لبنان يعمل جاهدا لمواجهة الآثار الناجمة عنه، بما في ذلك وجود عدد من اللاجئين من سوريا يقارب مليون شخص هم في حاجة إلى الحماية والمساعدة. وتعمل الأمم المتحدة مع الحكومة المشكلة حديثا من أجل المساعدة في تنسيق الاحتياجات الإنسانية العاجلة للاجئين، وتعزيز الدعم لاستجابة الحكومة على الصعيد الوطني من خلال خارطة الطريق المعنية بتحقيق الاستقرار.

وفي الختام، لقد اقتربنا جدا الأسبوع الماضي، مع الوضع القائم في غزة، من وقوع أزمة أخرى في منطقة مضطربة أصلا. ونبغي أن نعتبر ذلك تذكيرا آخر بالحاجة إلى العمل معا من أجل استعادة آفاق السلام الإقليمي الدائم. إن الشرق الأوسط ما فتئ يواجه مستقبلا لا يمكن التنبؤ به مع وجود مصادر متعددة من عدم اليقين. فما هو مؤكد، مع ذلك، أن الصراع العربي - الإسرائيلي لا يمكن تجاهله لدى رسم المستقبل بصورة بناءة. ولا يزال الأمين العام مقتنعا بأن التوصل إلى حل للمسألة الفلسطينية - الإسرائيلية، في شكل حل تفاوضي قائم على إنشاء دولتين، هو أفضل إسهام يمكننا أن نقدمه لتحقيق الاستقرار الإقليمي في هذا الوقت.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أشكر السيد فيلتمان على إحاطته الإعلامية.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية بغية مواصلة مناقشتنا بشأن هذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

في الجانب السوري من الحدود على لبنان، ونذكر السلطات السورية بضرورة الاحترام التام لسيادة لبنان.

وفي رسالة مؤرخة ٢٧ شباط/فبراير (S/2014/134)، قالت السلطات اللبنانية إن طائرة عسكرية إسرائيلية انتهكت المجال الجوي اللبناني في ٢٤ شباط/فبراير، وأغارت على مشارف بلده جنتا، وأطلقت عدة قنابل داخل الأراضي اللبنانية، مما يشكل انتهاكا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وفي ١٤ آذار/مارس، كانت هناك تقارير تفيد بنصب مكنم ضد جنود إسرائيليين في منطقة مزارع شبعا، وهو عبارة عن قبلة زرعت على جانب الطريق. وورد أن جيش الدفاع الإسرائيلي أطلق عددا من قذائف المدفعية على امتداد الخط الأزرق ردا على هذا الهجوم. وتقوم قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بإجراء التحقيق. ونحث جميع الأطراف على الاحترام الكامل للخط الأزرق، والامتناع عن أي عمل يشكل انتهاكا للقرارات ذات الصلة.

وفي ٥ آذار/مارس، استضافت حكومة فرنسا اجتماعا وزاريا لمجموعة الدعم الدولية للبنان في باريس، حضره الرئيس سليمان والرئيس هولاند. وأكد الاجتماع من جديد التزام المجتمع الدولي بالاستقرار والأمن في لبنان، بما في ذلك تقديم الدعم لمؤسسات الدولة وسياسة النأي بالنفس. كما استعرض التقدم المحرز في جدول أعمال مجموعة الدعم للاجئين، والحكومة، والقوات المسلحة اللبنانية، ودعا إلى مزيد من المساعدات الدولية. وجرى تقديم مساهمات إضافية إلى صندوق الأمم المتحدة الاستئماني المتعدد المانحين للبنان بمشاركة البنك الدولي. وأعلنت حكومة إيطاليا عزمها على استضافة اجتماع لكبار المسؤولين في روما بتاريخ ١٠ نيسان/أبريل، تحضيراً لعقد مؤتمر أعلى مستوى لدعم القوات المسلحة اللبنانية.